قضية شركة كهرباء القدس الشرقية وإضراب المعلمين في الضفة الغربية

حدثان بارزان شهدتهما المناطق المحتلة خلال الشهر الماضي؛ أولهما قرار محكمة العدل العليا الاسرائيلية الذي ألغى بيان قائد الضفة الغربية القاضي بمصادرة امتياز شركة كهرباء القدس الشرقية، وردود الفعل المختلفة عليه؛ وثانيهما تصعيد المعلمين لإضرابهم المفتوح الذي مضى عليه، حتى كتابة هذه السطور في ١٩٨١/٣/١١، حوالي تسعين يوماً، والذي تحاول سلطات الاحتلال إحباطه بجميع الوسائل.

شركة كهرباء القدس الشرقية

تعمل شركة كهرباء القدس الشرقية التي تأسست سنة ١٩٢٦، وفق امتياز رسمي، وبحق للحكومة، وفقاً لما يقضي به الامتياز نفسه، شراءه مرة كل خمس سنوات. وحتى عام ١٩٦٧، كان هذا الامتياز يجدد من الحكومة الاردنية.

وقد عانت الشركة، في مناسبات عدة، من مشكلات ناجمة عن عدم وجود معدات حديثة كافية لديها؛ مما اضطرها إلى تقديم خدمات غير كافية. وفي بداية شهر حزيران (يونيو) ١٩٧٩، قررت وزارة الطاقة الاسرائيلية وضع حد لهذه القضية. وكلف القائم بأعمال مدير إدارة الشركة، في حينه، رئيس بلدية بيت لحم الياس فريج، أن يتوصل إلى إبرام اتفاق حل وسط مع الحكومة الاسرائيلية.

وقد قضى الاقتراح، في حينه، بتحويل الأحياء الجديدة التي تنشأ في القدس إلى إدارة الشركة الاسرائيلية، لتزويدها بالكهرباء، على أن تحصل الشركة العربية، مقابل ذلك، على تعويض قيمته ٦٠ مليون ليرة لتغطية ديونها.

ويقال ان فريج حصل، عندئذ، على موافقة اللجنة المشتركة بين م.ت.ف. والاردن، على ذلك. ولكن أنور نسيبه الذي عين في منصب مدير عام إدارة الشركة، تدخل وألغى، بموافقة الاردن، صيغة الاتفاق الذي كاد يوقع بموافقة م.ت.ف. (ر.إ.إ. العدد ٢٢٦٩، ١٥ و١٩٨١/٢/١٦، ص ٩). وكان نسيبه قد حصل على مبالغ من المال، من الاردن و م.ت.ف.يمكن أن تساعد على تطوير الشركة. وسعى إلى إنشاء محطة كهرو - مائية جديدة ضخمة قرب نهر الاردن لإنتاج طاقة كهربائية بقوة ٦٠ ميغاواط. الامر الذي من شأنه أن يعزز خدمات الشركة ويحتفظ بوصفها كملكية عربية.

وتعتقد مصادر إسرائيلية أن هذه المحطة بإمكانها أن تصبح قاعدة لخطة اقتصادية - سياسية عربية بعيدة المدى (المصدر نفسه). وفي كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٩، قررت وزارة الطاقة الاسرائيلية تطبيق حق، الحكومة في شراء امتياز الشركة. فاستأنفت الشركة العربية هذا القرار إلى محكمة العدل العليا.

وبالاضافة إلى المشكلات الفنية والمالية المتعلقة